بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذوي الحكمة البالغة والحجة الساطعة العظيم شأنه العميم احسانه الولي للخير والتوفيق المفيض
للتصور والتصديق والصلوة والسلام على من كان صوادق التصديقات بطلا بمهامها مخبته
الى حضرته الاقدس وحقايق التصورات بانفسها مائلة اياي جنابه المقدس فروحه المعاني مراكز
المعقولات تصورا تها وتصديقاتها وافئدة العليا منبع اليقينيات نظرياتها وفطرا تها مهاد على اله
الابرار واصحابه الاخيار نظار رياض القدس ورؤساء مجالس الانس هذه مراسم العلوم والتعلم
جاة معالم الملة والدين ابا بعد فيقول العبد المستهين لغاية المدا القوي محمد زاهد ان محمدا
الهدى صلى الله عليه وعلى كل نبي وغوي لما كان مبحث التصور والتصديق من نفائس
المطالب العلمية ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة التي انهاها بحبر العلامة والمحرر
الفهامة المويد بالتاييد السماوي قطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف مشتملة
المنيف مشتملة على مهمات ومحتوية على مهمات فارت شرح اسرارها وخفيا تها وكشف اشتباهها
بالمتى وضبط تها فاخذ الاتباع المنتاب المذهب الصحيح وان خالفه المشهور وراخذ الحق الصريح وا
وان مال عدة الجمهور فهاانا اشرع في المقصود مستفيضا من فيض الجود قوله اعلم ان
العلم الذي هو مورد القسمة اه اقول كان المراد بالعلم المتجدد عام تحقق كل فرد منه بعد تحقق الكلي
اصول وهو يعم الا العلم الحصولي والعلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة
العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك وفيه اشارة الى ان المدرك
في العلم الحصولي قد يكون حاضرا كالمبصر فالابصار مثلا حصولي لا حضوري كما ذهب
اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال ان المقام المعلم الذي هو مورد القسمة في قولهم
كتب المنطق ينبغي ان يكون مما دخل في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاص

هذه رسالة مشتملة على تحقيق مبحث التصور والتصديق وتوضيح حريتها بين الاصحاب متوكلا يا عالم الصدق والصواب
اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكون فيه مجرد الحضور على ما قالوا
وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذوي الحكمة البالغة والحجة الساطعة العظيم شأنه العميم احسانه الولي للخير والتوفيق المفيض
للتصور والتصديق والصلوة والسلام على من كان صوادق التصديقات بطلا بمهامها مخبته
الى حضرته الاقدس وحقايق التصورات بانفسها مائلة اياي جنابه المقدس فروحه المعاني مراكز
المعقولات تصورا تها وتصديقاتها وافئدة العليا منبع اليقينيات نظرياتها وفطرا تها مهاد على اله
الابرار واصحابه الاخيار نظار رياض القدس ورؤساء مجالس الانس هذه مراسم العلوم والتعلم
جاة معالم الملة والدين ابا بعد فيقول العبد المستهين لغاية المدا القوي محمد زاهد ان محمدا
الهدى صلى الله عليه وعلى كل نبي وغوي لما كان مبحث التصور والتصديق من نفائس
المطالب العلمية ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة التي انهاها بحبر العلامة والمحرر
الفهامة المويد بالتاييد السماوي قطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف مشتملة
المنيف مشتملة على مهمات ومحتوية على مهمات فارت شرح اسرارها وخفيا تها وكشف اشتباهها
بالمتى وضبط تها فاخذ الاتباع المنتاب المذهب الصحيح وان خالفه المشهور وراخذ الحق الصريح وا
وان مال عدة الجمهور فهاانا اشرع في المقصود مستفيضا من فيض الجود قوله اعلم ان
العلم الذي هو مورد القسمة اه اقول كان المراد بالعلم المتجدد عام تحقق كل فرد منه بعد تحقق الكلي
اصول وهو يعم الا العلم الحصولي والعلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة
العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك وفيه اشارة الى ان المدرك
في العلم الحصولي قد يكون حاضرا كالمبصر فالابصار مثلا حصولي لا حضوري كما ذهب
اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال ان المقام المعلم الذي هو مورد القسمة في قولهم
كتب المنطق ينبغي ان يكون مما دخل في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاص

واختصاص بها وما هو الا العلم الحصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين الصورة
الحاصلة وحصول الصور قال العلامة الشيرازي في درة التاج ان كلا منهما ينقسم الى
التصور والتصديق والجمهور على ان مورد القسمة هو الاول ومن الاذهان من
ذهب الى انه هو الثاني قوله على هذا التقدير يلزم ان يكون كل من التصور والتصديق
حاصلا ونحن نجد خلافه والجواب ان حصول الصورة ليس الا الوجود
الذهني والوجود حقيقة واحدة افراده اذا وصف كما تقرر في موضعه ثم بعضهم
مورد القسمة بالعلم الحادث ولا يخفى ان المورد لا يختص بالعلم الحصولي على هذا التقدير بل يلزم
ان يكون العلم الحادث اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص من غير ضرورة ثم العلم
الباري تعالى لا يخفى عليك ان العلم في الحضوري نفس المعلوم فيلزم على تقدير كون علمه
حضوريا عدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم وهو محال بالضرورة مضافا الى العلم عليه والتحقيق ان
للعلم ثلثة معان الاول المعنى والثاني مبدا الانكشاف والثالث الحاصل عند الذات اما الاول
فهو امر اضافي انتزاعي واما الثاني فهو نفس المعنى الثالث في الممكنات واما الثالث فهو في العلم
الحضوري عين المعلوم وفي العلم الحصولي غيره وقد تحقق في الواجب بمعنى ملكة الملائي فكل ما هو
عندنا هو المعنى الثاني وهو مبدا الانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كالصورة العلمية المتعلقة بجميع
الاشياء فكما ان الصورة العلمية مشار الانكشاف لمن حصلت تلك الصورة وهو المدرك عنده
انكشف سواء كان ذلك المدرك موجودا او معدوما كذا هذا النحو من العلم للواجب مشار
انكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء معلوم له سواء كان ملك الاشياء موجودة او موجودة
وتمام القول مما يقتضي به طائفي الكلام لا يسعه المقام قوله وعلم المجردات بانفسها قال الشيخ في
زبان ذلك الانكشاف اما ان يكون وجودها لها او وجود شيء آخر لها فان المغايرة في وجودها لها
ذلك مدرك ذو اتها وانفسها وجودها لها فلذلك تشعر بذاتها وتدركها والا لاحتاجت

والا لكان العلم بالمجموع العلم بالآخر فيلزم ان يكون هنا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا ادراكه من الامور الغير المتناهية كالاشكال والاعداد

المترتبة وتلك الامور ادراكها حاصلة فيها موجودة مرتبة معا

انتفاء الشيء يستلزم تحقق ذلك الشيء فتحقق الادراك المنفي فيستلزم الادراك الثالث للادراك

المفروض من الاول وهكذا يستلزم كل ادراك للادراك السابق عليه بالمراتب الشفع اعني

الواقع في مراتب الوتر مثلا يسبقه بمرتبتين وهو ثالثة وما يسبقه بأربع مراتب وهو خامسة

وهكذا الا قول قد عرفت ان الادراك على تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على طريق

السلب البسيط بل يكون انتفاء ناشئا على طريق السلب المضاف اي لان الادراك صفة قابلة بالمدرك

والسلب البسيط ليس بصفة لشيء والانتفاء الثاني في انتفاء وانتفاء الذي على هذا التقدير ادراك

فانتفاء انتفاء الذي يكون بمعنى انتفاء الانتفاء والثابت الذي ولا شك انه لا يستلزم الشيء

بل هو اعم من تحقق الشيء ووصف انتفائه لانه يكون في قوة السالبة المعدولة والسالبة المعدولة

اعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة ثم اقول يلزم على تقدير كون كل ادراك انتفاء الادراك

السابق عليه ان يكون الادراكات الحاصلة في الزمان اللاحق السابق عليه زايدا اوساويا

لها وادراكات حاصلة في الزمان اللاحق وهو على هذا التقدير ليس ادراك من الادراكات

في الزمان اللاحق الا ما هو بازاء ادراك من الادراكات الحاصلة في الزمان السابق

عليه وان تزايد المعلوم يوما فيوما يدل على خلافه والبعض يلزم على هذا التقدير اجتماع النقيضين

لانه لا كان في قوة النفس ادراكات غير متناهية كما ذكر في الشق الثاني فكان الادراك

فرد الا صفة هو ادراك آخر يلزم ان يتحقق فيها صفات غير متناهية هي ادراكات غير

ولما كان كل ادراك فرد الا لادراك السابق عليه يلزم ان لا تتحقق شيء من هذه العلوم غير

متناهية

لان الزايل من الادراك وصفة غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير

يلزم على تقدير ان يكون الادراك زوال لا امر سواه كان ذلك الامر الزايل ادراكا او صفة

غيره قوله والا لكان العلم آه وذلك لان الزايل الواحد ليس له الا زوال واحد اول

وايضا العلم بهذا الوجه جامع العلم بذلك حدوثا لما اشتهر ان النفس في آن واحد لا توجه

لا بتوجه الى شيئين فلو كان الزايل عند العلم بهذا على الزايل عند العلم بذلك يلزم اعادة

المعدوم بعينه او اعادة عين الامر الاول عرضا والاستحالة حال العلم وحالة [illegible] فيلزم الدور

حاصله ان الادراك لما كان زوال امر فذلك الامر الزايل يكون تلبسه موجودا والا كان

في قوتنا ادراك الامور الغير المتناهية اي ادراكنا غير واقف عند حد فتلك الامور الغير المتناهية

يكون موجودا بالفعل فيتبعها جميع تلك الادراكات وقد تبين تارة كون الادراك غير واقف عند

حد لما تقرر عند بعض ائمة الكشف والشهود ان لا ترقي للنفس في النشاة الاخيرة تارة

وجود الامور الغير المتناهية بالفعل لان اللازم هو كون تقدم كل امر زايل على الادراك الذي

هو زوال ذلك الامر لا تقدم جميع تلك الامور على كل واحد من الادراكات حتى يتحقق وجود الامور

الغير المتناهية بالفعل قوله كالاشكال والاعداد المترتبة اعلم ان الاعداد سواء كانت من الامور

الغير المتناهية بمعنى انها غير واقفة عند حد او من الامور الغير المتناهية بمعنى انها موجودة بالفعل

يكون ادراك النفس لها غير متناهية بمعنى لا تقف والتحقيق ان الاعداد والاشكال من الامور

الاعتبارية لان تقدم بعض اجزائه على بعض تقدما بالطبع الاول وان كانت من الامور العينية الموجودة

تقدم بعض اجزائه على بعض تقدما بالطبع الاول وان كانت من الامور العينية الموجودة

والحق هو الاول لان العدد من الامور التي تتكرر نوعها ولانه مركب من الاحاد والاول ليس من

الوحدات كما يتوهم من ظاهر عبارتهم كيف يحمل على العدد وبالمواطاة والوحدات محمولة عليه

بالاشتقاق والواحد من حيث هو واحد ليس موجودا في الخارج وكذا العدد المركب منه ولكلامهم

الواقع من الشيخ في الهيات الشفا ليس على ظاهره حيث قال العدد له وجود في الاشياء

وجودا في النفس وليس قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس على اطلاقه بتعدد وانما ان

العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق

ان العدد لا يتركب مما دونه من الاعداد كما تقرر في موضعه فلا
يشمل نحو علي الاثنين ثمان الكل على الجزء قوله الذي هو تصور المحكوم عليه و
تصور المحكوم به فيما مر لان القضية بحملية انما تفيد نسبة نفس المحكوم عليه و
به و الحكم لا تصورهما قوله لان انتساب فعل و فعل المشتقة اه هذا مدخول
فيه كما مر فحينئذ ذلك الاعتراف و قوله ذلك انما يكون اذا فسر
الحكم بحقيقة الانتساب اي بالاذعان بحقيقة الانتساب لا يخفى عليك
ان ذلك تصديق بالمعنى الآخر غير منبوت عنه اي التصديق الآخوذ
عن الصدق بمعنى اوصاف المتكلم كما مر مرارا قوله و فسرا الحكم بانه هو النسبة
عليه ان النسبة مثل الانتساب في كونه غير علم فلا وجه للعدول مع انها
حكم لمعنى جزء القضية لا بمعنى التصديق و لا يبعد كل البعد ان يكون
المراد بها النسبة من حيث انها صورة ذهنية قوله لانك علمت ان الا
نتساب اه انت تعلم ان الانتساب يا عتبار خصوص كونه حكما و فعلا
تصديق فلكونه تصورا و انفعالا يا عتبار حصوله في الذهن لا يد
المهروب عنه مع ان موضوع تصديق كذلك و ليس هذا مختصا بالتصد
اذ ما من شيء الا هو يا عتبار حصوله في الذهن تصور فلا وجه لتخصيص
من قبيل العلم قوله قال بعضهم في الفرق الخ اي العلامة ا
و هو اورد هذا الفرق في شرحه للاشراق و كتابه المسمى بدر التاج و اعتماده
الذي اورد ها المصنف تبعا لي عامة شرح الاشراق مع تغير منها الآن
عبارته وقعت في صورة السوال و الجواب هكذا فان قيل التصديق
امر انفعالي لانضمام من العلم التجددي و هو انفعال اه قلت انما
يصدق مجازا و تحقيقه اه قوله و الايقاع فعل الادراك كانه اخذ ذلك

من لفظ الايقاع و الايجاب او حملها على المعنى اللغوي اي ضم
احد الكلمتين الى الاخرى و الحق ان الحقايق لا تقتضي من الاطلاق
قوله و تحقيقه ان الادراك لما كانت عبارة عن حصوله اه
تعلم ان هذا يدل على ان التصور و التصديق المبحوث عنهما بهذا المعنى مصدر
فتمان للعلم بالمعنى المصدري و قد مر انه يلزم اتحادهما في الما
هية النوعية و هو خلاف التحقيق اللهم الا ان يقال المراد بالتصور الحاصر
من حيث انه مكتنف بالعوارض الذهنية و بالجملة بعض خصوصياته
مع قطع النظر عن العوارض الذهنية و اللواحق الخارجية قوله و ان حصر عزه
و بنكان مفهوم الوقوع و اللاوقوع اه لا يقال الفرق بين وقوع
النسبة او لا وقوعها و بين ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
لا بامر اجمالي و تفصيل فكيف يقال ان الادراك المتعلق بالاول تصديق دون الاخير
لانا نقول المراد بالوقوع او اللاوقوع مفهومهما كما صرح
و المراد بان النسبة واقعة او ليست بواقعة ما صدق عليه المفهوم
مثل ان نسبة القيام الى زيد واقعة و ليست واقعة في قضيتي
زيد قايم و ليس بقايم قوله من التصور هو الحاضر اه لا يخفى عليك
ان هذا الكلام يدل على مغايرة المصدق لا مغايرة التصديق
قوله لكن لزم التصديق و الحكم اطلق آه قد سمعت مرارا ان
الايقاع و الاسناد و الايجاب كلها عبارات و الفاظ
ليس لها ثبوت في الواقع فلا يكون الحكم بهذا المعنى متحققا فضلا
عن ان يكون نسبة و من التصديق ملازم لنفس الحكم
بالايقاع و الاسناد بمعنى التاليف و التركيب الكلامي اي المعنى

اللغوي متحقق اذ هو فعل يقع من المتكلم بالكلام فارج عما نحن فيه وليس
لازما قوله لانه قال في شرح الاشارات لا يوجد ذلك في شرح
الاشارات فلعله اراد مما نقل عنه توهم ذلك فافهم اعلم ان كلامه
في بيان الاقسام لان على مغايرتها حيث قال هر علمي واد راكي كه
مانند چون از اعتبار كنند از وحال خالي نباشد يا مجرد از اثبات
از حكم حيه اثبات وبعضي از تصور كويند يا مقارن بحكمي يا عيد مانيات
يا منفي از تصديق حوهند قوله لكان التصديق اه فد سبق ان
تفسير التصديق بالادراك المقترن بالحكم يحتمل ما ذهب اليه الامام
ويحتمل ما هو المشهور بالمذهب المستحدث ويحتمل ان يكون مرادهم
ان التصديق هو الادغان المقترن بالايقاع كما مر وعلى جميع
تلك الاحتمالات يندفع الاول والثالث وعلى الاحتمال الاول
والثالث يندفع الاشكال الثاني والرابع قوله وايضا كان التصديق
كسبيا اذا كانت تصورا كسبيا صرورة انه يمكن ان يقال التصديق
الكسبي انما ينفطر الى الاكتساب من حيث انه تصديق فالمعتبر للحاجة
الادراك المقترن الى الاكتساب من حيث انه ادراك مقترن
لا من حيث انه ادراك مطلقا وبه يندفع الاشكال الرابع قوله اذ
توقف الادراك المطلق اراد بالمطلق المطلق بالنسبة فان ادراك
المحكوم عليه مثلا كزيد يعلم في زيد قائم في نفسه لكنه بالنسبة
اليه اذا قيد بما يقارن الحكم مطلقا قوله لتوقفه على تصوره اعلم
ان المراد بالادراك المقترن ما صدق عليه المفهوم وما توقف
على الفكر بذا الادراك قوله وانما يندفع الرابع بان التصديق
الذي لا تفتقر الا بالحجة هو التصديق بمعنى الحكم اعني ايقاع النسبة

وسلبها وبالذي بمعنى الحضور الموصوف فلا يتقص الا بالقول
الشارح قد سمعت ان الفعل والايقاع هنا غير متحقق و
بل انما المتحقق هو الاذعان والقبول وما هو من قبيل الانفعال
فايقاع النسبة وسلبها غير متحقق فضلا عن ان يكون مقتضيا
بالحجة مع ان البديهة والنظرية صفة العلم لا الفعل والمحتاج الى
الحجة ما هو التصديق حقيقة لا ما هو التصديق مجازا وبهذا القول
فيما ذكره في جواب الاشكال الثاني قوله لانقال السوال الاول اه
هذا ايضا من جملة كلام العلامة وقد ذكرنا ان كلامه وقع في
صورة السوال والجواب ففي نقله اختلال والظاهر انه هو
من الشارح قوله ظهر من قول هذا الفاضل ان التصديق والحكم
متغايران اه اعتراض على ما قاله العلامة انه مخالف لما ذكره
الشيخ وفي وجود التصديق على تفسير الشيخ لوجود الحكم نظر اذ
يمكن تحقق الادغان بالقضية ولا تحقق ايقاع النسبة بين
الموضوع والمحمول الا ترى ان من سمع قضية لم يدر ما هو فضلا عن
ان ايقاع وفعل بل له ادغان وقبول قوله فيرد عليه اه انت تعلم
انه اذا كان المراد بتصور الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة على وجه الادغان فذلك غير وارد عليه قوله الصورة
الحاصلة في الذهن اعني المعلوم اه انت خبير بان المفهوم في التصور
والتصديق العلم بمعنى الصورة الحاصلة لا بمعنى حصول الصورة
كما حققناه وهو ايضا قد اشار اليه ولعل مراد البعض ان
المتصور هي الصورة الحاصلة من الشيء في الذهن وتصور المحكوم
عليه عند الامام جزء التصديق ولا شك ان الحكم انما يقع

على المحكوم عليه وهي الصورة الحاصلة فيلزم ان يكون المحكوم عليه
جزء التصديق فالصواب في الجواب ما اشرنا اليه سابقا ان التصور
هي الصورة الحاصلة فيلزم ان يكون المحكوم عليه جزء التصديق بل
من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية والمحكوم عليه هي الصورة
الحاصلة مع قطع النظر عن تلك الجهة اللهم الا ان يقال
اراد ان مذهب الامام في العلم ذالك كما صرح في المباحث
المشرقية ان المعلوم هي الصورة الحاصلة والعلم هي النسبة
بينها وبين العالم فحصول صورة المحكوم عليه وهو الحكم الذي هو
جزء التصديق وصورتها الحاصلة هي المعلوم تشرط الوجود قوله
قال صاحب المطالع في كتاب البيان التصور ادراك الشيء من
حيث هو مقطوع اذا فتامل هذا الكلام يدل على ان التصور المقابل
للتصديق هو التصور مع عدم اعتبار الحكم وكلامه في المطالع
صريح في ان ذالك التصور هو التصور الساذج اي التصور مع عدم
الحكم او التصور مع عدم اعتبار الحكم فعليك بالتوفيق وعن
الثاني بان التصديق الكسبي هو التصور بقيد اه انت تعلم
ان قيد في كلامه ان الاكتساب للاكتساب والايقاع
فعل النفس وفعلها يكون بمبشها وهو منافي لما ذكره ها
هنا مع ان هذا الجواب هو بعينه جواب العلامة قوله وعن الثالث
بان التصديق هو الذي يعرض الحكم او الحال بواسطة وهو مجموع
التصورات الثلث فقايل ان تقول للاقتران الذهني ههنا
غير معقول فالمراد الاقتران الزماني وحينئذ ان كان واسطة
بين تلك التصورات يصدق على التصور الاخير ههنا ولا يصدق

على كل واحد منها فهذا الجواب لا يغني من جوع شيئا قوله
لان كل ما يحصل في الذهن اه في هذا الحصر نظر لان الشك والوهم
وغيرهما مما يحصل في الذهن وليس صور الماهيات ولا اذعان
ولا الاعتراف قوله ولانتساب عطف على قوله ايجاد اها حرره بعد
القياس لا يحصل اه الاولى ان يقال الاذعان بمعنى القضية انتهى
مطابق للواقع والله علم بالصواب

وقع الفراغ

فرع

قد وقع الفراغ من هذه الرسالة مساعجا
مبرا زاهدا على التصور والتصديق
سيد الفقير الحقير محمد حسان سلمه